

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵓⴽ



رئيس الحكومة

ⴰⵏⵏⴰⵔ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵓⴽ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 25 جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول

"الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد"

3	مقدمة
9	أولاً- إرساء وتفعيل آليات تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
10	ثانياً- حصيلة تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
10	1.البرنامج الأول المتعلق بتحسين خدمة المواطن
11	2.البرنامج الثاني المتعلق برقمنة الخدمات الإدارية
12	3.البرنامج الثالث المتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومات
12	4.البرنامج الرابع المتعلق بالأخلاقيات
13	5.البرنامج الخامس المتعلق بالرقابة والمساءلة
14	6.البرنامج السادس المتعلق بتقوية المتابعة والزرر
15	7.البرنامج السابع المتعلق بالطلبات العمومية
15	8.البرنامج الثامن المتعلق بنزاهة القطاع الخاص
16	9.البرنامج التاسع المتعلق بالتواصل والتحسيس
16	10.البرنامج العاشر المتعلق بالتربية والتكوين
17	ثالثاً- تسجيل انعكاسات إيجابية على عدد من المؤشرات
18	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مقدمة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع "الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد". وهو موضوع من الأهمية بمكان لارتباطه بإحدى التحديات الأساسية التي تواجهها بلادنا في طريقها نحو التقدم والتنمية الشاملة.

وبالمناسبة لا بد أن نستحضر التوجهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي ما فتى ينبه إلى خطورة هذه الآفة ويدعو إلى التعبئة الشاملة من أجل مكافحتها.

➤ الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك حفظه الله إلى الأمة يوم 30 يوليو 2016 بمناسبة الذكرى 17 لعيد العرش المجيد، والذي جاء فيه:

"كما أن مفهومنا للسلطة يقوم على محاربة الفساد بكل أشكاله: في الانتخابات والإدارة والقضاء، وغيرها. وعدم القيام بالواجب، هو نوع من أنواع الفساد.

والفساد ليس قدرا محتوما. ولم يكن يوما من طبع المغاربة. غير أنه تم تمييع استعمال مفهوم الفساد، حتى أصبح وكأنه شيء عادي في المجتمع.

والواقع أنه لا يوجد أي أحد معصوم منه، سوى الأنبياء والرسل والملائكة.

وهنا يجب التأكيد أن محاربة الفساد لا ينبغي أن تكون موضوع مزايدات.

ولا أحد يستطيع ذلك بمفرده، سواء كان شخصا، أو حزبا، أو منظمة جمعوية. بل أكثر من ذلك، ليس من حق أي أحد تغيير الفساد أو المنكر بيده، خارج إطار القانون.

فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين.

والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة».

➤ الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك حفظه الله إلى القمة الـ 31 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة بنواكشوط (31 يوليوز 2018)، والذي جاء فيه:

"لقد أدركت المملكة المغربية بدورها ما للفساد من آثار مدمرة، فألت على نفسها ألا تدخر جهدا في سبيل القضاء عليه.

فبعدها صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في سنة 2007، قام بتطوير ترسانته المؤسساتية والقانونية ذات الصلة، حيث تمت ملاءمتها مع المعايير الدولية في هذا المجال.

وسعيا إلى توحيد هذه الجهود وتنسيقها، اعتمدت المملكة المغربية، منذ سنة 2015، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وأحدثت لجنة وطنية أسندت إليها مهمة السهر على تنزيل أهداف هذه الاستراتيجية.

وتهدف هذه الاستراتيجية، التي يمتد تنفيذها على مدى عشر سنوات، إلى تغيير الوضع بشكل ملموس ولا رجعة فيه، في أفق 2025، وتعزيز ثقة المواطنين، وتوطيد ثقافة النزاهة في عالم الأعمال وتحسين مناخه، مع ترسيخ موقع المملكة على الصعيد الدولي".

ومما جاء أيضا في هذا الخطاب الملكي السامي:

"ينبغي أن نضع محاربة الفساد في صميم أولوياتنا، طالما أنه يشكل أكبر عقبة تعيق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحد من طموح شبابنا.

... ولا سبيل إلى إنجاح هذا الورش، إلا من خلال التزام سياسي صادق، ما دام التصدي للفساد ممكناً، إن تضافرت حوله الجهود المخلصة على مستوى العمل الحكومي، وعلى صعيد المشاركة المدنية".

وتأتي مناقشة هذا الموضوع بضعة أيام بعد اليوم الوطني لمحاربة الرشوة، الموافق لسادس يناير من كل سنة، وهي مناسبة للوقوف على تقدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد وتقييم حصيلة المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد التذكير بهذه التوجيهات الملكية السامية، التي تبرز مدى انخراط المملكة على أعلى مستوى في هذا الورش الوطني العام، والتي تنبه كذلك إلى الطابع الجماعي لهذه الآفة، من حيث المسؤولية والدور في المعالجة، وأنها قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، وأنها ليست قدرا محتوما.

وقبل البدء في الجواب التفصيلي، أستسمحكم في التفاعل مع بعض ما ورد في أسئلتكم، مما أثار انتباهي بشكل كبير. إنني أتفهم جيدا أن يستفسر السادة المستشارين عن نتائج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وأن يعبروا عن رغبتهم في تحقيق المزيد، وعن عدم رضاهم للمستوى الذين وصلنا إليه اليوم، وسيجدونني من أشد وأول المدافعين عن هذا الرأي، فلا زال أمامنا مشوار كبير من العمل ولا زلنا نطمح للمزيد ولا زلنا نعمل من أجل تضيق الخناق أكثر على الفساد بشتى أنواعه.

ولكن اسمحوا لي، ليس بالتهويل سنكسب المعركة، وليس بالتعميم سنضع الأصبع على مكانم الضعف، وليس بالتشويه سنقوي ثقة المواطنين والمقاولات، وليس بالمزايدة والتنازع سنحقق التضافر اللازم للنجاح.

السيدات والسادة المستشارين، لا يمكن أن يقبل المرء بإطلاق أحكام على عواهنها وبالإمعان في التبخيس والتغليط، "لا زالت هذه الظاهرة مستشرية"، "الفساد ينتشر بشكل كبير في مختلف مناحي الحياة العامة"، "معدلات الفساد لم تتراجع"، في الوقت الذي تُظهر مختلف التقارير الوطنية والدولية، بداية ظهور نتائج إيجابية للعمل الجماعي الذي تقوم به مؤسسات الدولة المختلفة، بتعاون مع فاعلين مدنيين عديدين.

وكما أكدت على عدم التهوين وعلى الوعي التام بضرورة مزيد من الإنجاز لكي يتأكد المنحى الإصلاحى، فإنني أؤكد على خطورة التهويل، ولا سيما في خطابات نواب الأمة ومؤسسات الوساطة، خاصة تلك التي تشارك، أو سبق لها أن شاركت في تحمل المسؤولية بشكل من الأشكال.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قد يذهب تفكير البعض مباشرة إلى الرشوة باعتبارها المظهر الشائع لهذه الآفة، غير أن مفهوم الفساد أوسع من ذلك بكثير. فالفساد بمفهومه الشامل هو الذي حددته الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد في حالات "استغلال وضعيّة الثقة المخولة، سواء في القطاع العام أو الخاص، لتحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية، والتي تأخذ عدة أشكال خصوصاً الرشوة واختلاس أو تبديد المال العام، المتاجرة بالنفوذ، إساءة استغلال الوظائف، الإثراء غير المشروع، غسل العائدات الإجرامية، وإعاقة سير العدالة".

ومعلوم أن آفة الفساد تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعيق التنمية والاستقرار في أي بلد، إذ تؤدي إلى إضعاف السياسات العمومية والمخططات والبرامج التنموية، كما تسبب في عرقلة الاستثمار والمبادرة الحرة. وهذا ما أكدته عدد من الدراسات في الموضوع، إذ أعلن صندوق النقد الدولي في دراسة له سنة 2016 أن الفساد يكلف الاقتصاد العالمي حوالي 2% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للرشوة لوحدها، وقد تبلغ هذه التكلفة أضعاف ذلك في عدد من البلدان لتتراوح بين 5 و25 في المائة، لا سيما إذا تم احتساب التكلفة المباشرة وغير المباشرة لهذه الآفة.

بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على الاقتصاد، فإن للفساد جملة من الانعكاسات السلبية على المجتمع، كما يلي:

- انخفاض منسوب الثقة في المؤسسات، وفيما بين المواطنين، والتي تعد لبنة أساسية في تعزيز اللحمة الوطنية والإيمان بالقدرات والإمكانات والطاقات الجماعية والإيمان بغد أفضل؛
- إضعاف أسس دولة الحق والقانون وعرقلة الإصلاحات السياسية؛
- المساس بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص على عدد من المستويات، كالتشغيل والصحة والاستثمار والتعليم وغيرها؛

▪ زعزعة منظومة القيم الأساسية التي تعارف عليها المغاربة منذ قرون، كقيم النزاهة والشفافية والصدق والاستحقاق على أساس العمل والكفاءة، وغيرها.

وبالمقابل، فإن تحقيق النجاح في مكافحة الفساد ومحاصرته من شأنه الإسهام في تحقيق التنمية المنشودة وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، والرفع من مستوى عيش المواطنين، وهو الأمر الذي يستدعي مكافحة هاته الآفة في إطار رؤية موحدة ينخرط فيها الجميع.

وعت بلادنا بشكل مبكر بالأخطار الحالية والمستقبلية لظاهرة الفساد ونتائجها الوخيمة على كافة الأصعدة، مما جعلها تنخرط طواعية في محاربتها ومحاصرته، جاعلة هذا الأمر في صلب انشغالات الدولة. فبعدما صادق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2007، وعلى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، عملت على تطوير ترسانتها المؤسساتية والقانونية ذات الصلة لملائمتها مع المعايير الدولية في هذا المجال، بدءاً بدستور المملكة الذي أفرد باباً كاملاً للحكامة الجيدة وأحدث عدداً من المؤسسات الدستورية مثل المجلس الأعلى للحسابات، ومجلس المنافسة، بالإضافة إلى إقرار الفصل بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية.

كما تم تنظيم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، التي ارتقى بها دستور المملكة إلى مصاف المؤسسات الدستورية، وتم توسيع اختصاصاتها وتعزيز مهمتها في مجال التتبع، لتساهم في تدعيم العمل متعدد الأبعاد، الذي تقوم به مختلف السلطات المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن العمل يجري الآن لمراجعة القانون المنظم لهذه الهيئة، بما يقوي اختصاصاتها ويرفع إمكاناتها، وهنالك مشروع قانون بهذا الخصوص، في مراحل متقدمة من الإعداد.

وسعيّاً إلى توحيد جهود مختلف المتدخلين وتنسيقها، اعتمدت بلادنا استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد "2016-2025"، تمت صياغتها بطريقة تشاركية دامجة، وأحدثت بعد ذلك لجنة وطنية بتمثيلية واسعة، تضم القطاع العام والمؤسسات وكذا المجتمع المدني، أُسندت إليها مهمة السهر على تنزيل هاته الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس ومستمر، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي لتحسين تموقع بلادنا في التصنيفات الخاصة بهذا المجال.

وفي سبيل مواصلة هذا المجهود التراكمي، جعلت الحكومة التي أشرف برئاستها مكافحة الفساد في صميم اهتماماتها، حيث التزمت بموجب برنامجها الحكومي بتعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة، من خلال اتخاذ جملة من التدابير، من جملتها:

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر إدراك الفساد؛
- ضمان التنزيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد بتخصيص الموارد اللازمة لها وإرساء نظام فعال لتتبعها وتقييمها؛
- ترسيخ منظومة القيم لدى المغاربة انطلاقا من المرجعية الدينية والوطنية، ولا سيما الحرية، والمسؤولية، والنزاهة والمواطنة وحسن تدبير المال العام والمحافظة عليه؛
- إرساء آلية لضمان سرعة التفاعل مع شكايات المواطنين المتعلقة بالرشوة وخرق مقتضيات النزاهة.

فهذه الحكومة لم تنطلق من فراغ، لكنها بصمت هذا الورش بطابعها الخاص، من خلال إرادة جماعية قوية، وتسطير برنامج حكومي واضح، واعتماد وتنزيل استراتيجية وطنية مدمجة، والإعلان عن التزامات عملية دقيقة، وبداية تحقيق تحسن عدد من المؤشرات ذات الصلة.

وما كان لكل هذه الإنجازات أن تتحقق، لولا تضافر جهود مختلف القطاعات والمؤسسات، ولا سيما من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تتضمن عشرة برامج تندسجها بعض القطاعات الوزارية والقطاع الخاص، والتي صيغت وفق رؤية موحدة ذات أهداف واضحة قابلة للقياس، تركز الالتقائية والتنسيق بين مختلف القطاعات والمتدخلين الحكوميين.

وأغتنم هذه المناسبة لأشيد بالمجهودات التي بُذلت، وبالعامل الجاد والتشاركي الذي يقوم به مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية وقطاع خاص، ومجتمع مدني، بدوره الترافعي والنضالي، وهيآت ضبطية ورقابية، بتتبعها وتمحيصها، وإعلام وطني، بيقظته وتوعيته.

كما أود أن أحيي الدور الهام الذي تضطلع به السلطة القضائية في دعم ومواكبة جهود الحكومة في مجال تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهو ما أكدته الدورية الصادرة عن رئاسة النيابة العامة بمناسبة اليوم الوطني لمكافحة الفساد بتاريخ 6 يناير 2020. ويكفي الاطلاع على التقرير السنوي لرئاسة النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة، للوقوف على المجهودات المقدرتها التي تبذلها هذه السلطة في مجال مكافحة الفساد وحماية المال العام وتخليق الحياة العامة.

والشكر موصول أيضا للمؤسسة التشريعية الموقرة التي لا تدخر جهدا في دعم المبادرات التشريعية للحكومة المرتبطة بمجال مكافحة الفساد، لا سيما بالنظر إلى الورش التشريعي الهام

الذي أطلقته الحكومة بهدف تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وقد عمل البرلمان بغرفتيه على مناقشة وتجويد عدد من النصوص القانونية، قبل المصادقة عليها، في حين لا زالت مشاريع أخرى معروضة على أنظار السادة النواب والمستشارين.

ولمقاربة هذا الموضوع في مختلف جوانبه، سأطرق إليه من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: إرساء آليات تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- المحور الثاني: حصيلة تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛
- المحور الثالث: تسجيل انعكاسات مشجعة على عدد من المؤشرات.

أولاً- إرساء وتفعيل آليات تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

عملت الحكومة منذ تنصيبها على تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، من خلال إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب المرسوم رقم 2.17.582 الصادر بتاريخ 6 نونبر 2017، باعتبارها آلية أساسية لتتبع تنفيذ مشاريع هذه الاستراتيجية. وهي لجنة يرأسها رئيس الحكومة وتضم في عضويتها ممثلين عن بعض السلطات الحكومية والهيئات والمنظمات ذات الصلة، فضلاً عن ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومعلوم أن هذه اللجنة أنيط بها تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، من خلال:

- تقديم كل مقترح بشأن مجالات مكافحة الفساد ذات الأولوية؛
- تقديم كل مقترح بشأن المشاريع والإجراءات الكفيلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ونشر قيم التخليق والشفافية في المرافق العمومية؛
- دراسة البرامج والمشاريع والمبادرات التي ترمي إلى مكافحة الفساد والمصادقة عليها، وتتبع تنفيذها وتقييمها؛
- مواكبة القطاعات المعنية بالبرامج المتعلقة بمكافحة الفساد واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التقائية هذه البرامج؛
- دراسة التوصيات والمقترحات الصادرة عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها عند الاقتضاء.

كما تختص اللجنة بتقديم كل مقترح بشأن التدابير اللازم اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي بهدف دعم المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد، والمصادقة على التقرير التركيبي السنوي المتعلق بتقييم مستوى تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ 4 أبريل 2018، حيث تم عرض التقرير المرحلي الذي تضمن مستوى تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية، وتم التنصيب على مجموعة من التوصيات همت تحيين مشاريع الاستراتيجية.

كما عقدت اللجنة اجتماعها الثاني يوم 15 فبراير 2019، تم فيه عرض التقرير التركيبي السنوي، والذي شكل مناسبة للوقوف على منجزات المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية 2016-2018، كما تم بالمناسبة تحيين الاستراتيجية التي أصبحت تروم تحقيق 30 هدفا إجرائيا من خلال تنفيذ 187 مشروعا عبر ثلاث مراحل خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2025.

هذا، وستخصص اللجنة اجتماعها المزمع عقده قريبا لتدارس مشروع التقرير التركيبي المتعلق بمنجزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد برسم سنة 2019، وكذا تحيين الاستراتيجية الوطنية وتحديد برنامج العمل برسم سنة 2020.

ثانيا- حصيلة تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

فيما يخص حصيلة الإنجازات المتعلقة بالمرحلة الأولى 2016-2018، من هذه الاستراتيجية، والتي تضمنت إنجاز 89 مشروعا، فقد تم تحقيق جملة من المنجزات، حسب البرامج المدرجة في هذه الاستراتيجية، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. البرنامج المتعلق بتحسين خدمة المواطن

على مستوى تحسين بنيات الاستقبال داخل الإدارة العمومية، تم وضع منظومة الاستقبال "إدارتي" لتحسين استقبال المرتفقين، والتي تم تنزيلها على مستوى بعض المواقع النموذجية، من خلال برنامج "ملحقات إدارية، شفافة ومواطنة"، وافتتاح الموقع النموذجي الثاني "قنصلية المملكة المغربية بالجزيرة الخضراء"، وكذا المواكبة التقنية للمندوبية العامة لإدارة السجون عبر مشروع تحسين الاستقبال الشخصي والالكتروني على مستوى المؤسسة السجنية "عكاشة" بالدار البيضاء.

كما ساهمت الجهود النوعية لمختلف الفاعلين على مستوى تبسيط الخدمات ونشرها في التخفيف من البيروقراطية الإدارية وتسهيل الولوج إلى العديد من الخدمات الإدارية المتعلقة بمجالات عدة، من بينها: البناء والضرائب والمؤسسات الصحية والمجال التجاري والجمارك.

من جهة أخرى، عملت الحكومة على تفعيل حق المرتفقين في تبليغ ملاحظاتهم واقتراحاتهم وشكاياتهم، من خلال إطلاق البوابة الوطنية للشكايات (يناير 2018)، المحدثه بموجب المرسوم رقم 2.17.265 الصادر بتاريخ 23 يونيو 2017، أو عبر الهاتف أو عبر البوابات الإلكترونية القطاعية الموضوعه لهذا الغرض.

وقد توصلت البوابة الوطنية للشكايات منذ إحداثها بأزيد من 194 ألف شكاية، تمت معالجة 151 ألف منها، بنسبة تفوق 78%. وقد بلغت نسبة رضى المواطنين عن معالجة الشكايات نسبة 66.6%.

2. البرنامج الثاني المتعلق برقمنة الخدمات الإدارية

تم الانتهاء من مرحلة التجريب المتعلقة بمشروع التبادل الإلكتروني للبيانات الإدارية بين مختلف الإدارات عن طريق المنصة الحكومية للتكامل في أفق تعميم العمل بها، كما تم تعزيز الأنظمة الإلكترونية للتدبير الداخلي بالعديد من الإدارات العمومية، الشيء الذي سيكون له بالغ الأثر في تقوية حفظ البيانات وتوفير وسائل المراقبة لتضييق بؤر الفساد.

كما تم الرفع من عدد الخدمات الإدارية الموضوعه على الخط الموجهة للمرتفقين، ونخص بالذكر: الأداء الإلكتروني الآمن، ومواصلة تعميم تطبيقات الهواتف الذكية، وطلب بعض الوثائق الإدارية، وتتبع الملفات عن بعد وأخذ المواعيد في المؤسسات الصحية وغيرها من الخدمات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العمومية أصبحت توفر للمرتفقين أزيد من 440 خدمة إلكترونية.

من جهة أخرى، عملت الحكومة على الانضمام لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في أبريل 2018، وإعداد مخطط العمل الخاص بهذه المبادرة لفترة 2018-2020، وتتبع تنفيذه عبر تطوير منصة إلكترونية خاصة، وتعبئة مختلف الشركاء المعنيين للانخراط في تنفيذه.

ووعيا من الحكومة بدور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل ترسيخ الشفافية وزيادة الكفاءة وتحسين الأداء، فإنها تعمل على إعداد مشروع قانون الإدارة الرقمية الذي يهدف إلى إرساء القواعد والضوابط الأساسية للتحويل الرقمي للخدمات الإدارية، ويمكن من تحسين الإطار القانوني للتعاملات الرقمية بين الإدارة والمرتفقين من جهة، وبين الإدارات فيما بينها من جهة أخرى، وإعطاء القيمة القانونية

للإجراءات والقرارات الرقمية، مما سيمكن الإدارات من تحسين أدائها، مع اختزال مسارات المرتفقين للحصول على الخدمات، وتقليص هامش الفساد.

3. البرنامج الثالث المتعلق بالشفافية والوصول إلى المعلومات

يعد الوصول إلى المعلومة من أهم آليات تجفيف منابع الفساد، من خلال توسيع نطاق الشفافية في وضع المعلومات رهن إشارة المرتفقين وتيسير الولوج إليها، مما يساهم في تعزيز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، ويضيق من هامش احتكار المعلومة، الذي يعد منفذا أساسيا للرشوة واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، وغيرها من أشكال الفساد.

وقد حرصت الحكومة، تفعيلا للفصل 27 من الدستور، على تكريس حق المواطنين في الحصول على المعلومات، من خلال اعتماد القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي حدد مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

ومن أجل تفعيل مقتضيات هذا القانون وتيسير ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، تم تنصيب أعضاء اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 13 مارس 2019، كما وضعت الحكومة مخططا تنفيذيا شرعت في تنزيله عبر تعيين الأشخاص المكلفين بمعالجة طلبات الحصول على المعلومات وتكوينهم، وإعداد نظام معلوماتي لتتبع طلبات الحصول على المعلومات ووضعها رهن إشارة المواطنين والمواطنات على الأنترنت.

4. البرنامج الرابع المتعلق بالأخلاقيات

تم التركيز على العامل البشري بالإدارة العمومية باعتباره الرهان الأساسي لكل تغيير، حيث تم إصدار بعض المدونات القطاعية للسلوك والأخلاقيات، وإعداد مشروع مدونة أخلاقية على مستوى الوظيفة العمومية.

وفي سياق متصل، اعتمدت الحكومة مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، الذي يضع إطارا مرجعيا يضبط التزامات المرافق العمومية، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى التسيير، كما يحدد الضمانات المؤطرة لعلاقة المرفق العمومي بالمرتفقين من خلال التنصيب على واجبات الموظف وحقوق المرتفق. وهو معروض على أنظار مجلسكم الموقر بعد أن صادق عليه بالإجماع مجلس النواب.

كما أعدت الحكومة مشروع القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، هو المشروع الذي يسعى إلى وضع المبادئ العامة التي تنظم المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بالخدمات المقدمة للمرتفقين بناء على طلبهم، وتأطيرها بأجال قصوى، وضمان حق المرتفق في الطعن الإداري، كما يتمحور حول وضع وتفعيل التدابير والإجراءات المرتبطة بتيسير ولوج المرتفقين إلى الخدمات الإدارية التي تسهر على تقديمها مختلف الإدارات العمومية، وتعزيز شفافية المرفق العمومي بهدف الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات المواطن فضلا عن تشجيع الاستثمار وإنعاش المقاوله ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني. وهو أيضا معروض على أنظار مجلسكم الموقر بعد أن صادق عليه بالإجماع مجلس النواب.

وفي نفس السياق يندرج تفعيل مجلس المنافسة الذي تعززت صلاحياته بعد صدور القانون رقم 20.13، والذي منح للمجلس سلطة تقييرية في ميدان محاربة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة إلى جانب الوظيفة الاستشارية المنوطة به سابقا، بالإضافة إلى منحه حق الإحالة الذاتية والمبادرة في البحث والتحري في مجال اختصاصاته.

5. البرنامج الخامس المتعلق بالرقابة والمساءلة

عملت الحكومة على تعزيز الآليات الرقابية، لا سيما من خلال اعتماد مقارنة تحليل مخاطر الفساد بمجموعة من المجالات قصد اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الرقابة.

وفي هذا الإطار، سيتم قريبا إصدار منشور لرئيس الحكومة من أجل حث الوزارات والمؤسسات العمومية على إعداد خرائطية مخاطر الفساد كأداة للتشخيص والتخطيط وتحيينها بشكل منتظم.

كما عملت الحكومة على إعداد مشروع قانون رقم 12.18 بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 05.43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الذي سيعرض على المؤسسة التشريعية الموقرة قصد المصادقة. وهو المشروع الذي يهدف إلى تعزيز منظومة مكافحة الفساد ومحاصرته، من خلال تعزيز صلاحيات سلطات تنفيذ القانون في تعقب الأموال غير المشروعة وضبطها تمهيدا لمصادرتها في النهاية، علما أن ممارسي الفساد يلجؤون في كثير من الأحيان إلى عملية غسل الأموال لتغطية ممارساتهم المنافية للقانون والتهرب من المحاسبة.

وفي نفس الإطار يندرج مشروع قانون رقم 10.16 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، الذي يضم، ضمن مقتضياته، تجريم الإثراء غير المشروع الذي يتحقق من خلال مزاوله مهمة أو مسؤولية عمومية. والذي أحيل على البرلمان قصد المصادقة منذ سنة 2016.

وفي نفس السياق تنكب الحكومة على مراجعة قانون التصريح الإجباري بالممتلكات الذي يهدف إلى تدارك النقائص التي أبان عنها تطبيق النظام الحالي للتصريح الإجباري بالممتلكات.

ودائما في إطار تعزيز منظومة المراقبة والمساءلة، تحرص الحكومة على تفعيل توصيات هيئات الرقابة والحكامة، ولا سيما المجلس الأعلى للحسابات، في باب محاربة الرشوة والفساد، وعلى تتبع تقارير المفتشيات العامة للقطاعات الحكومية، من خلال وحدة إدارية أحدثت بمصالح رئيس الحكومة لهذه الغاية.

6. البرنامج السادس المتعلق بتقوية المتابعة والزجر

انصبت الجهود على مستوى هذا البرنامج على دعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة والفساد إن على مستوى التكوين أو على مستوى الموارد المادية والبشرية، كما انصبت الجهود أيضا على تعزيز أدوار المجتمع المدني في هذا المجال، باعتبار الأهمية التي يحظى بها هذا المكون والدور المحوري الذي يضطلع به.

وفي نفس السياق، استمر العمل بالخط الأخضر للتبليغ عن الفساد والرشوة، والذي يمكن من تلقي شكايات وتبليغات المواطنين عن الفساد والرشوة على مستوى رئاسة النيابة العامة. وقد حقق هذا الخط بعد سنة ونصف من إحداثه سنة 2018 نتائج مهمة في مجال الردع العام، حيث تم إلقاء القبض على 113 شخص في حالة تلبس، منهم مسؤولون في مناصب عليا في عدد من جهات المملكة، كلهم الآن في حالة اعتقال. كما تم تعليق يافطات بالرقم في أغلب الإدارات، مما يؤشر على الإرادة القوية في محاربة الفساد.

ودائما في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، واستنادا إلى تقارير المجالس الجهوية للحسابات لمختلف مصالح الجماعات، قامت وزارة الداخلية بعدد من المتابعات القضائية في حق أعضاء المجالس الجماعية، بلغ 82 حالة، شملت 33 رئيسا، و15 نائبا للرئيس، و34 عضوا جماعيا. حيث تم إصدار 26 حكما في حق رؤساء المجالس الجماعية ونوابهم بخصوص التجاوزات المرتكبة من طرفهم.

كما تلقت وحدة معالجة المعلومات المالية من القطاع المالي، خلال سنة 2018، ما مجموعه 1056 تصريحاً مرتبطاً بجريمة غسل الأموال، مما يرفع عدد التصريحات بالاشتباه المرتبطة بغسل الأموال، منذ 2016، إلى ما مجموعه 2163 تصريحاً.

ومن أجل تعزيز الإطار القانوني لحماية المبلغين عن حالات الفساد، تنكب الحكومة على إعداد مشروع قانون يتعلق بحماية الموظفين المبلغين عن الفساد، وتشجيعهم على التبليغ عن أفعال الفساد بالقطاع العام، مع تمتيعهم بالضمانات الإدارية التي تحول دون الانتقام منهم سواء بتعريض مساهمهم المني للخطر أو نقلهم إلى مقرات أخرى، ويحدد المبادئ والمعايير والقواعد الأخلاقية التي يتعين أن تؤطر سلوك الموظفين العموميين أثناء ممارسة وظيفتهم، ويبين واجباتهم والتزاماتهم الأخلاقية بما يضمن ترسيخ وتوطيد روح المسؤولية لديهم.

7. البرنامج السابع المتعلق بالطلبات العمومية

تواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى نزع الطابع المادي عن تدير الصفقات العمومية، كما عملت على تعزيز الرقابة للحد من السلطة التقديرية للإدارة، من خلال إرساء اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، باعتبارها فاعلاً أساسياً في تحسين حكمة هذه الصفقات وترسيخ مبادئ الشفافية والمساواة بين المتنافسين.

وفي نفس الإطار حرصت الحكومة على اعتماد إطار جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال مشروع القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف إضفاء المزيد من النجاعة والفعالية في إعداد وإبرام عقود الشراكة وتنفيذها، وهو المشروع المعروض على مجلسكم الموقر، بعد أن صادق عليه بالإجماع مجلس النواب.

8. البرنامج الثامن المتعلق بنزاهة القطاع الخاص

في إطار مكافحة الفساد في القطاع الخاص، يتم العمل على ضمان انخراط المقاولات في مدونات الأخلاقيات والحكمة الجيدة، فضلاً عن تبني دليل الممارسات الجيدة للالتزام بمكافحة الفساد في هذا القطاع.

9. البرنامج التاسع المتعلق بالتواصل والتحسيس

عملت العديد من القطاعات على بلورة برامج توعوية وتحسيسية لفائدة الموارد البشرية العاملة بالقطاع العام بصفة خاصة، والمواطنين بصفة عامة، وذلك لتعريفهم بالجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

10. البرنامج العاشر المتعلق بالتربية والتكوين

انطلاقاً من التوجهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش 2016، والتي نوه فيها جلالة الملك إلى المقاربة الشمولية لمحاربة الفساد، بما فيها التنبيه إلى ضرورة تفعيل التربية على القيم الدينية والوطنية في التربية على محاربة الفساد. ووعياً من الحكومة بما لهذا المجال من أثر على المدى البعيد، فقد عملت على اعتماد جملة من التدابير التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الشروع في تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030"، الذي جعل من قيمة تكافؤ الفرص رافعة أساسية من رافعاته؛
- التنصيص في القانون الإطار رقم 71.15 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على ميثاق المتعلم وكذا أخلاقيات المهنة بالنسبة للفاعلين التربويين كمدخل أساسي للارتقاء بأدائهم الإداري والتربوي؛
- جعل التربية على القيم عموماً وقيم حقوق الإنسان بما فيها قيم النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص مدخلاً أساسياً لبناء ومراجعة البرامج والمناهج؛
- اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية وتربوية صارمة لمحاربة الغش في الامتحانات، وخاصة الشهادية منها، وامتحانات البكالوريا على وجه الخصوص، وهو ما ساهم في التقليل الكبير لهذه الظاهرة التي تنعكس سلباً على جودة المنظومة ومخرجاتها؛

وفي نفس السياق تم إحداث سلك تأهيلي حول مكافحة الفساد لفائدة أطر ومسؤولي المفتشيات العامة للوزارات بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة. وقد أعطيت انطلاقة التكوين لفائدة الفوج الأول في أكتوبر 2018، وهو تكوين يوظفه خبراء مشهود له بالكفاءة العلمية والتجربة الميدانية في المجال الإداري والقانوني، وكذا في مجال الرقابة الداخلية وتدابير المخاطر والتدقيق الداخلي وتقنيات مكافحة الجريمة المالية ومحاربة الفساد.

وسيمتد هذا التكوين ليشمل كافة مسؤولي وأطر المفتشيات العامة للإدارات العمومية.

كما عملت بعض القطاعات على عقد دورات تكوينية تتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد لفائدة أطرها، نذكر منها دورات تكوينية لفائدة أطر وزارة الصحة وكذا طلبة المعهد الملكي للإدارة الترابية والمعهد الملكي للشرطة، والدرك الملكي.

ثالثا- تسجيل انعكاسات إيجابية على عدد من المؤشرات

من أجل قياس مدى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، يتم الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الوطنية والدولية المرقمة ذات الصلة بالفساد ومتابعة تطورها. حيث تهدف الاستراتيجية من خلال المشاريع المبرمجة إلى تحسن هذه المؤشرات، كالمؤشر العالمي لإدراك الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ترانسبارنسي "Corruption la de Perception de Indice"، ومؤشر مناخ الأعمال "Business Doing"، ومؤشر التنافسية العالمي "forum economic World". وقد حققت الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد، ولله الحمد، نتائج مشجعة، حيث سجل المغرب قفزة نوعية تمثلت في تحسن ترتيبه على مستوى هذه المؤشرات المعتمدة.

هكذا واصل المغرب تقدمه على مستوى المؤشر العالمي لإدراك الفساد "IPC" لمنظمة الشفافية الدولية (ترانسبارنسي)، حيث حقق المغرب نقلة نوعية من خلال تحسين تصنيفه بـ 17 رتبة و6 نقاط في ظرف سنتين متتاليتين، محتلا بذلك الرتبة 73 من أصل 180 دولة سنة 2018، بعدما كان يحتل الرتبة 90 سنة 2016. كما اعتبرت منظمة الشفافية الدولية أن المغرب ضمن البلدان العشرة التي حققت أكبر تقدم في مؤشر إدراك الفساد، من أصل 180 دولة.

نفس التحسن عرفه ترتيب المغرب في تقرير ممارسة الأعمال «Doing Business2020» الذي تُصدره مجموعة البنك الدولي سنويا، إذ حقق المغرب نقلة نوعية من خلال تحسين تصنيفه بسبع مراكز برسم سنة 2019 على المستوى الدولي، ليحتل المرتبة 53 من أصل 190 دولة شملها التقرير.

أما فيما يخص تقرير التنافسية العالمي "WEF" ل 2019 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد احتل المغرب الرتبة الأولى مغاربيا، محتلا الرتبة 75 عالميا من أصل 141 دولة.

ومن أجل تحسين هذه المؤشرات بشكل مستمر، يتم الاشتغال مع هيآت الحكامة المنصوص عليها في الدستور، وأخص منها بالذكر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

إن هذه النتائج الأولية التي تحققت في مجال مكافحة الفساد، وهذا التحسن الملحوظ في جملة من المؤشرات، وإن كان مشجعاً فإنه غير كافٍ بالنظر إلى الرهانات المطروحة، ونحن عازمون وملزمون بمضاعفة الجهود لتحقيق تحول ملموس وأكثر أثراً على حياة المواطن والمقاول، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأن محاربة الفساد التزام لا رجعة فيه.

وتجدر الإشارة في الأخير، إلى الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به مؤسسات الوساطة، لا سيما الأحزاب السياسية، بدءاً بالقيام بواجبها في التأييد، وفي اختيار الأشخاص الصالحين لمناصب الانتدابات الانتخابية ولمراكز المسؤولية، وفي التعامل بالصرامة اللازمة مع كل من ثبت في حقه أي تقصير أو إخلال.

كما أتوجه من خلالكم إلى كل مواطنة ومواطن. إن المَعْوَلَ أولاً وأخيراً، على المواطن الواعي والمنخرط. فهو صاحب الدور الأساسي في مكافحة الفساد، وفي الامتناع عن الاستجابة لإغراءاته، وفي فضح مرتكبيه والتبليغ عنهم، والتثبت عند نقل الأخبار وترويجها، وفي إطلاق دينامية إصلاحية ونفس إيجابي شامل، يدعم ويقوي الثقة الجماعية.

إن الفساد نبتة خبيثة، تنمو في أي بيئة تفتقد لعناصر المناعة الذاتية، والتي تركز أساساً على القيم السائدة بين المواطنين والمواطنين، مما يحتم إيلاء العناية الكبرى للتربية والتكوين والتحسيس والإعلام، ثم المراقبة والزجر، وكل ذلك في ظل دولة الحق والقانون، وقيم الحرية والعدل والنزاهة والشفافية.

نحن على أتم الوعي بأن مسيرة محاربة الفساد مضيئة وطويلة، وهي ورش وطني جماعي ومفتوح، فهي لا تهم الحكومة لوحدها أو مؤسسة رسمية بعينها، بل إن النجاح فيها رهين بتضافر جهود الجميع وتكاملها، وتحقيق تراكم إيجابي وبوتيرة متصاعدة، تعود بالخير العميم على الوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.